

الاذا لم يعلم عند العقد انه واه من قبل حينئذ يثبت كره
للمبايع لعدم رضاه **وان اختلفا في التفسير والقول**
للمبايع اجمع مبينه لان الاصل بقاء ما كان على ما كان الا
اذا بعد ذلك المدعى لان الظاهر انهما هما لان الجارية
الشابذة تكون محجوزة بطول مدة الزمان **والقول المشهور**
لو اختلفا في الروية لانه امر جازم والمشتري ينكره
فيكون القول له مع مبينه **ولو اشترى عند الامس القماش**
وباع منه ثوبا او ذهب ثوبا منه ثم وجد به عيبا رده
بعيب لا يرده **بخيار روية او خيار شرط** لان الرد
قد تعذر فيما اخرج عن ملكه ولا يمكنه ان يرد الباقي بخيار
الرؤية والشرط سواء كان قبل القبض او بعده لما فيه
من التعريف الصفة قبل التمام وفي خيار العيب يملك
التفريق بعد القبض فان عاد اليه بسبب ما وضع
وهو على خيار الرؤية لا ارتفاع المانع من الرد وهو تفريق
الصفة وعن ابي يوسف انه لا يعود وعليه القدوري
هذا باب في بيان احكام **خيار العيب**
هو ان يخلو عنه اهل الفطرة السليمة **من وجد بالمبيع**
عيبا ينقص به الثمن وكان عند البايع وقبضه من غيره
ان يملكه ولم يوجد منه ما يدل على الرضا به بعد العيب
مخوفاً ان شاء **اخذه** اي المبيع المبيع **بكل الثمن او**
رده على البايع لان مطلق العقد يقتضي السلامة من

العيب

العيب فعند فواتها يتخير ولا ينقص من الثمن شيئا لان
الاوصاف لا يضاف اليها من الاثمان بخلاف ما اذا صارت
مقصودة بالانلاف بان حدث العيب بفعل البايع بعد
المبيع قبل القبض حيث يسقط من الثمن بمحضه اذا اختار
الاخذ او حدث عند المشتري عيب اخر حيث يكون للمرجع
بنقصان العيب على البايع على ما يحج ان شاء الله تعالى **وما اى**
وكرايى او جب نقصان الثمن عند التجار فهو عيب لان
الضرر والاخرق سبب العيب هو النقصان في المالمية
فيجمع فيه الى اهله ثم سرق في عقد بعض العيوب التي توجب
النقصان في المالمية عند التجار بقوله **كالاباق** وهو
هروب العبد والجارية **والبول في الفرس والشرقة** **انها رده**
لانها توجب نقصان القيمة عندهم ثم اذا وجدت هذه
الاشياء من صفر غير مميز لا تكون عيبا وان كان مميزا
يكون عيبا ويؤول بالبلوغ فان عاوده بعد البلوغ يكون
عيبا جازما غير الاول لان البول قبله لضعف المأنة
وبعد لدار في البطن والاباق قبله حب اللعب والسرقة
قبله لقلته المبالاة وبعده يكونان جفت في الباطن حتى لو
وجدت منها عند البايع قبل البلوغ ثم وجد عند المشتري
بعده ليس له ان يرد الاول بالبلوغ ولو وجد
عند البايع قبل البلوغ ثم وجد عند المشتري ايضا قبله
يرده به مالم يبلغ لاتخاذ السبب وكذا اذا وجد عند

عيب
منه
ليس
في
حظه